

بأن يسطر الفعل فان لم يتقام بالعد من مبتدأ وهو كان
العلم سديدا والافعال وحكم ثا في المقدمين حكم خبر المبتدأ
في الذكر فيه ايضا الى المفعول الاول ثم ان هذه الافعال
خلاصت وحلت معا في اخر لا تتجاوز عليها استورا
واحد انما كانت فهي اذا كانت بمعنى رخص احد
الاحتمالين او بعينه اليقين كما في قوله تعالى وطوا انهم
ملا قلوبهم كان من افعال القلوب وانما اذا كان
من الظنة بمعنى التهمة فلم يمتنع المفعول الثاني نحو ظنته
اي التهمة وانما كانت اذا كان بمعنى ظنتت فهو من
هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير خبره فلا
يتحقق الثاني في قوله تعالى زعم الذي كبروا ان لم يشعش
وكذلك علت قد يكون بمعنى معرفة الزوات فلا
يتحقق المفعول الثاني في قوله اي عرفته وكذا اريت
قد يكون من روية البصر ووجدت الضالين ومن
خصايصها استتاع الاقتفاء على احد المقولين انما لم
يجز الاقتفاء فيها لانها اذا حلت على المبتدأ والخبر فكلما
لا يتحقق المبتدأ عن الخبر والخبر عن المبتدأ كذلك

لا يتحقق احد المقولين عن صاحبه بخلاف ما اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيد ولا تذكر ما اعطيت
او اعطيت زيدا ولا تذكر من اعطيت وانما المفعول الثاني
فانك ان كنت منهما وتعملها استتاعا فكلما
من يسمع محل كما في قوله تعالى يعطى وينع والفاء
متوسطة ومناخلة لعل ان هذه الافعال تلت راتب
الا وفيه التي لا يجوز فيها الا افعال ولا يجوز الا افعال
البت وذلك ان كانت متقدمة لان التقديم من افعال
الفانية والافعال يذل على ضعفها فلا تختمعان
الثانية التي يحسن فيها الافعال والافعال وذلك عند
المتوسط كوزيد ظنتت مطلق او زيد اظنتت
مطلقا وانما سوا بالان واحدا من المقولين قد
تقدم والفعل واقع بينهما فهو مناخلة وتقدم من
الثالثة التي يكون الافعال فيها احسن وذلك عند
لنا في ذلك لان الفعل لا يخط لفي التقديم بوجه
فضعف امره وحسن المنه والافعال هي الافعال
بهذه الافعال ولم يجر في غير ما من الافعال ذات